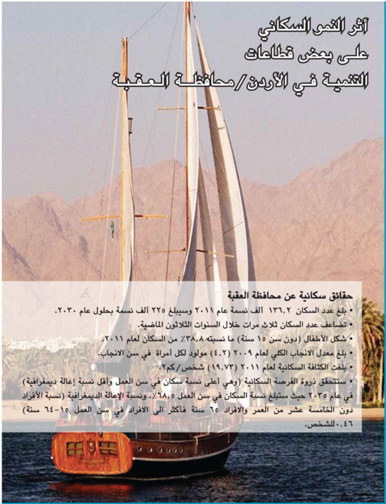

أثر النمو السكاني على بعض قطاعات التنمية في الأردن/محافظة العقبة

حقائق سكانية عن محافظة العقبة

- بلغ عدد السكان ١٣٦,٢ ألف نسمة عام ٢٠١١ وسيبلغ ٢٢٥ ألف نسمة بحلول عام ٢٠٣٠.
- تضاعف عدد السكان ثلاث مرات خلال السنوات الثلاثون الماضية.
- شكل الأطفال (دون سن ١٥ سنة) ما نسبته ٣٨,٨٪ من السكان لعام ٢٠١١.
- بلغ معدل الانجاب الكلي لعام ٢٠٠٩ (٤,٢) مولود لكل أمراة في سن الانجاب.
- بلغت الكثافة السكانية لعام ٢٠١١ (١٩,٧٣) شخص/كم٢.
- ستتحقق ذروة الفرصة السكانية (وهي أعلى نسبة سكان في سن العمل وأقل نسبة إعالة ديمغرافية) في عام ٢٠٣٥ حيث ستبلغ نسبة السكان في سن العمل ٦٨,٥٪. ونسبة الإعالة الديمغرافية (نسبة الأفراد دون الخامسة عشر من العمر والافراد ٦٥ سنة فأكثر الى الافراد في سن العمل ١٥-٦٤ سنة) ٠,٤٦ للشخص.

٢٠١٢

تمت الطباعة بدعم من
صندوق الأمم المتحدة للسكان

المجلس الأعلى للسكان
The Higher Population Council
شارع المدينة المنورة – شارع فائق حدادين بناية رقم ١٣
هاتف : (٠٠٩٦٢ ٦ ٥٥٦٠٧٤١)
فاكس: (٠٠٩٦٢ ٦ ٥٥١٩٢١٠)
www.hpc.org.jo
Facebook.com/hpcjo
Youtube.com/hpcpromise
Twitter@hpc_jordan

النمو السكاني المتوازن يساهم في تحقيق عناصر التنمية

سيصل عدد السكان في سن العمل في المحافظة إلى ١٦٧ الف نسمة بحلول عام ٢٠٤٠ في حال ثبات معدل الانجاب الكلي الحالي

تضافر جهود كافة القطاعات ضروري لمواجهة التحديات السكانية

*** النمو السكاني في أرقام**

يعيش اليوم في محافظة العقبة ١٣٦,٢ الف نسمة وسيتضاعف عددهم خلال ٢٩ سنة اذا استمر معدل الانجاب الكلي على مستواه الحالي فإن عدد السكان سيزيد عن الضعف ليصل إلى حوالي ٢٨٥ الف نسمة بحلول عام ٢٠٤٠.

تقديرات حجم سكان العقبة حسب احتمالات معدلات الإنجاب للفترة مابين (٢٠١١- ٢٠٥٠)

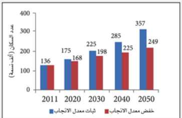

المصدر :
- دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب الاحصائي السنوي 2011
- المجلس الاعلى للسكان، تقرير حالة سكان الأردن 2010

*** النمو السكاني المنظم والمدروس يساعد في تحقيق:**

– الاقتصاد :
فرص عمل أفضل وأكثر تساهم في الوصول لرفاه الأفراد.

– التعليم :
تعليم ذا جودة وكلف أقل في توفير المعلمين والغرف الصفية والمرافق المدرسية والكتب.

– الصحة :
خدمات صحية عالية الجودة وعدد أقل من الأطباء والممرضين والقابلات.

– المياه :
حصة أكبر للفرد من المياه المخصصة للشرب والزراعة والاستهلاك المنزلي والسياحي والصناعي.

– الزراعة :
حصة أكبر للفرد من الاراضي الزراعية.

*** إدارة وتنظيم الزيادة المتواصلة في عدد السكان تتطلب :**

- أخذ البعد السكاني بعين الاعتبار في خطط كافة المؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص.
- دعم المسئولين ومتخذي القرار لقضايا تنظيم الأسرة الهادفة إلى تعزيز ترشيد السلوك الإنجابي.
- تطبيق سياسات لرفع مهارات العاملين، والباحثين عن العمل لمواكبة التطورات التكنولوجية، والتقنية، والمصاحبة للمشاريع الاستثمارية المحلية، والأجنبية، وخاصة المشاريع السياحية.
- إقرار سياسات للحد من تلوث البيئة. وإنشاء محطات تحلية مياه البحر لتوفير المياه.

*** تنظيم النمو السكاني خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٥٠) سيساهم في تحقيق النتائج التالية:**

- الوفر التراكمي المتحقق في النفقات الجارية على التعليم الأساسي سيبلغ ٢٠٣ مليون دينار.
- الوفر التراكمي المتحقق في النفقات الجارية لقطاع الصحة سيبلغ ٤٦٧ مليون دينار.
- العدد التراكمي للداخلين إلى سن العمل سيقل بحوالي ٤٠,٨٤٤ ألف شخص.
- كمية المياه المطلوب توفيرها ستكون أقل بنسبة ٣٠٪.
- كمية الكهرباء المطلوب توفيرها ستكون أقل بنسبة ٣١٪.